Syrian-Russian Economic Relations Under Current Circumstances

Dr. Loay Sayouh[*]
Dr. Rami Layka[**]
Sammer K Skief[***]

(Received 29 / 6 / 2020. Accepted 27 / 8 / 2020)

□ ABSTRACT □

The study aimed to clarify the Syrian-Russian economic relations under the current circumstances, study the impact of the economic relations between the two countries on the international economy, and reduce external economic pressures and restrictions. The researcher relied on the descriptive approach as well as on the historical method by referring to the historical sequence of the development of international relations over the course of the war in Syria.

Among the most important results reached by the researcher:

1- It is expected that the Syrian-Russian economic relations will witness more stability and economic prosperity, which prevents any conflict between them, due to the possibility of their economic convergence and their enjoyment of important economic advantages, in light of the constant work to develop the economies of both countries and their military agreement.

2- The Syrian-Russian cooperation has positive repercussions in the interest of the two countries. Peace, a prosperous economic life, and the joint alliance between Syria and Russia will form great powers that will achieve single gains.

3- Most of the previous studies indicate that Russia economically has a strategic vision to reach the top of the international economic system. Among the obstacles and negatives, which may represent weaknesses on the path of Syria towards its progress and development, it is necessary to work to overcome these obstacles and negatives and get rid of them.

Keywords: foreign policy, Syrian economy, Syrian-Russian relations, Syrian war.

[*] **Associate Professor, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economics – Tishreen University, Lattakia, Syria**

[**] **Assistant Professor, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economics – Tishreen University, Lattakia, Syria.**

[***] **Postgraduate Student, Department Of Economics And Planing, Faculty Of Economics, Tishreen University, Syria.**

العلاقات الاقتصادَّية السوريَّة الروسيَّة في ظل الظروف الراهنة

الدُّكتور لؤي صيوح*
الدكتور رامي لايقة**
سامر كريم سكيف***

(تاريخ الإيداع 29 / 6 / 2020. قُبِل للنشر في 27 / 8 / 2020)

□ ملخّص □

هدفت الدِّراسة إلى بيان العلاقات الاقتصاديَّة السوريَّة الروسية في ظل الظروف الراهنة، ودراسة أثر العلاقات الاقتصاديَّة بين البلدين على الاقتصاد الدولي، والحد من الضغوط والقيود الاقتصاديَّة الخارجيَّة. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي كما اعتمد على المنهج التاريخي من خلال الرجوع إلى التسلسل التاريخي لتطور العلاقات الدولية على مر الحرب في سورية.

ومن أهم النتائج الَّتي توصَّل إليها الباحث:

1ـ من المتوقع أن تشهد العلاقات الاقتصاديَّة السورية الروسيَّة المزيد من الاستقرار والازدهار الاقتصادي، الأمر الذي يمنع أي صراع بينهما، لاحتمال تقاربهما اقتصادياً وتمتعهما بميزات اقتصادية هامة، في ظل العمل الدَّائم لتطوير اقتصاد كل من البلدين واتفاقهما العسكري.

2ـ التعاون السوري الروسي له تداعيات إيجابيَّة يصب في مصلحة البلدين، فالسلم والحياة الاقتصادية المزدهرة، والتحالف المشترك بين سورية وروسيا سيشكل منها قوى عظمى تحقق مكاسب واحدة.

3ـ معظم الدراسات السَّابقة تشير إلى أن روسيا اقتصادياً لديها رؤية استراتيجيَّة للوصول إلى قمة النظام الاقتصاد الدَّولي، فوفقاً لمعدلات نمو الاقتصاد الروسي اذا استمرت على هذا المنوال فإنه سيشهد تطور متصاعد في حجم الاستثمارات والتجارة، وفي الجانب الآخر يذهب البعض إلى أن الاقتصاد السُّوري يواجه حالياً مجموعة من المعوقات والسلبيات والتي قد تمثل نقاط ضعف في طريق سورية نحو تقدمها وتطورها من الضروري العمل على تذليل تلك المعوقات والسلبيات والتخلص منها.

الكلمات المفتاحيَّة: السياسة الخارجية، الاقتصاد السوري، العلاقات السورية الروسيَّة، الحرب على سورية.

* **أستاذ مساعد–قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**
** **مدرّس – قسم الاقتصاد والتَّخطيط ــ جامعة تشرين ــ اللاذقيَّة ــ سورية.**
*** **طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية منذ نهايات العام 2010 وبدايات2011، تحولات كبرى أتت ضمن الحالة التي أطلق عليها تسمية "الربيع العربي" وقد أدت هذه الحركات إلى تغييرات كبيرة في الدول العربية هذه التغييرات لم تقتصر آثارها على الدول التي دخلت فيما سمي "الربيع العربي" بل امتدت آثارها خارج حدود الدول التي بدأت بها.

فقد شهدت سورية منذ آذار 2011 إحدى أهم التحديات في تاريخها الحديث، تمثل هذا التحدي بخطة مرسومة في دوائر الاستخبارات الغربية وادارتها في المنطقة تصاعدت تدريجيا لتصل إلى معارك يخوضها الجيش العربي السوري ضد جماعات إرهابية مسلحة مختلفة التسميات مدعومة دولياً وإقليمياً.

حيث لم يسبق لسورية أن عانت في تاريخها القديم والحديث كما عانت خلال الأعوام التسعة الماضية من عمر الحرب، فقد عانت سورية من هجمات إرهابية أودت بحياة عشرات آلاف الأشخاص فضلا لآلاف المفقودين و الجرحى والمشوهين، المترافق مع التخريب الممنهج الذي طال مرافق ومنشآت ومعامل عامة وخاصة، والدمار الذي لحق بالبنى التحتية للبلاد جراء هجمات الجماعات الإرهابية المسلحة.

ولقد كشفت الحرب على سورية تعقد العوامل الداخلة بها على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية و على المستويين الداخلي و الخارجي، مع تزايد كبير في العوامل الخارجية المؤثرة على حدة الحرب على سورية وتداعياتها سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي وتباين مستوى تدخل الدول في الشأن السوري من الضغوطات السياسية إلى العقوبات الاقتصادية وإمداد المسلحين بالسلاح إلى حد التهديد بأعمال عسكرية وفق ذرائع متعددة وبين الدول الداعمة لسيادة الدولة والقرار السوري.

لذا كان من المهم دراسة تداعيات هذه الحرب على العلاقات الاقتصاديَّة في المنطقة والعالم متمثلة بأهم الدول الفاعلة وأهمها روسيا، حيث إنَّ الحرب على سورية كانت أحد أهم أسباب تطور العلاقات بين سورية وروسيا وزيادة الدور الروسي في المنطقة.

المراجعة الأدبيَّة والنقديَّة: وفيها يعرض الباحث موجز عن الدِّراسات السَّابقة الَّتي تناولت هذه العلاقة.

2-1 الدِّراسات العربية:

- **دراسة (محمد، 2016) وهي بعنوان:**

(الأبعاد الاستراتيجية للدور الروسي في الأزمة السورية).

<u>المشكلة والأهداف:</u> تمثَّلت مشكلة الدِّراسة في أنَ الحرب على سورية كشفت فاعلية الدور الروسي في المنطقة، ومثلت نقطة تحول مفصلية ساهمت بشكل أو بآخر بإعادة تموضع روسيا ضمن معادلات وتفاعلات التغيير في المنطقة بوصفها إحدى الدول المهمة والفاعلة في الحرب على سورية تحت عنوان الدفاع عن القانون الدولي ورفض التدخل الخارجي لتغيير الأنظمة السياسية للدول، وتكمن إشكالية الدِّراسة في التساؤلات الفرعيَّة الآتية: ما طبيعة موقف روسيا من الحرب على سورية ؟، وما أهمية ومكانة سورية بالنسبة لروسيا؟

هدفت الدِّراسة إلى بيان الدَّور الاستراتيجي لروسيا في الاقتصاد السُّوري خلال الأزمة الحالية.

<u>منهجيَّة الدِّراسة:</u> تم الاعتماد على المنهج الوصفي.

<u>نتائج الدِّراسة:</u> توصَّلت الدِّراسة إلى جملةٍ من النتَّائج كان منها إن روسيا الاتحادية كانت ولاتزال حاضرة بصورة واضحة في تطورات المشهد السياسي والاقتصادي والامني العسكري السوري أكثر من أي دولة أخرى، وتميز التدخل الروسي في سورية بالتنوع الذي تمثل بالدعم المادي والعسكري والسياسي والدبلوماسي للحكومة السورية، إن الدور

الروسي في سورية يشكل استمراراً للسياسة الروسية تجاه كل من جورجيا وأوكرانيا التي سعت روسيا من خلالها إلى الاحتفاظ بإطلالة لها على البحار، وإن لروسيا دور فعال في الحرب على سورية يعود عليها بمنافع اقتصادية شتى سواء في إطار العلاقات التجارية أو هيمنتها على سوق الغاز الأوربية، في مواجهة مشاريع جديدة لنقل الطاقة عبر الأراضي السورية، بما يؤمن احتكار روسيا لتصدير الغاز.

- **دراسة (مليكة،2017) وهي بعنوان:**

(الاستراتيجية الروسية اتجاه أزمات الشرق الأوسط (الأزمة السورية نموذجاً).

مشكلة الدِّراسة: تمحورت مشكلة الدراسة حول الدور الجديد الذي تلعبه روسيا وموقفها تجاه ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط، وبالأخص الموقف البارز تجاه الحرب على سورية، أصبحت من أولويات الاستراتيجية الروسية في المنطقة، وعليه نطرح المشكلة الآتية: ماهي استراتيجية روسيا تجاه الحرب على سورية؟

هدفت الدِّراسة إلى بيان دور روسيا الاستراتيجي تجاه الأزمات من خلال الحرب على سورية.

منهجية الدِّراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة.

نتائج الدِّراسة: توصَّلت الدِّراسة إلى جملةٍ من النتَّائج كان منها إن روسيا حاولت بقيادة فلاديمير بوتين إعادة الاعتبار للدور الدولي الروسي، ونلمح ذلك في الدور الذي لعبته تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط، وأبرزت الحرب على سورية الدور الروسي المتصاعد والرئيسي في الشرق الأوسط، والذي أثبت قدرته على موازنة الدور الأمريكي والدول الإقليمية والدولية الأخرى في المنطقة، كما أثبت قدرات روسيا على الحد من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن، إنَّ الدعم الروسي القوي للدولة السورية ما هو إلا وسيلة لكسب المزيد من الوقت إلى حين التوصل لحوار سياسي يؤمن مصالحها، وتبقى الطموحات الروسية في أن يصبح النظام الدولي نظاما متعدد الأقطاب وتكون هي أحد أقطاب مرتبط بشكل كبير بسياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، فالمكانة التي تحتلها هذه المنطقة لا تدفع روسيا لتعظيم قوتها الاقتصادية والعسكرية فقط بل وتعظيم مكانتها الدولية ككل.

2ـ2 الدراسات الأجنبية:

- **دراسة (Stepanova, 2016) وهي بعنوان:**

(Russia in the Middle East: Back to a "Grand Strategy" or Enforcing Multilateralism).

العنوان باللُّغة العربيَّة: (روسيا في الشرق الأوسط: الرجوع الى الاستراتيجية الموسعة او التعددية القطبية).

المشكلة والأهداف: خلال الحرب على سورية قامت روسيا بتحديث دورها ومكانتها في كل من منطقة الشرق الأوسط وخارجها. ولا سيما من خلال التدخل العسكري منذ أواخر سبتمبر 2015، كذلك في عملية مفاوضات جنيف التي تم إحياءها منذ فبراير 2016، وفي وقف إطلاق النار الذي شاركت فيه روسيا والولايات المتحدة.

هذا الدور الجديد ومستوى المشاركة يتعارضان مع الصورة النمطية الشائعة حول رحيل روسيا ما بعد السوفييتية من الشرق الأوسط، في المقابل، في منتصف عام 2010 كان هناك حديث متزايد حول عودة روسيا إلى الشرق الأوسط، ومن خلال دورها المتطور في هذه المنطقة، كل هذا أدى إلى الارتفاع من التوقعات والمضاربة، سواء في المنطقة أو خارجها، ومما سبق تلخصت مشكلة الدِّراسة بالتساؤلات الآتية: كيف يتم تبرير هذه التوقعات؟، وهل حقيقة أن روسيا تفوقت على الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط؟، وهل ينظر إلى مشاركة روسيا على أنها مجرد سلسلة من الخطوات المخصصة المقاسة التي تنطوي على الارتجال، وبشكل رئيسي في السعي وراء أهداف تكتيكية فعالة، في غياب أي استراتيجية إقليمية شاملة طويلة الأجل؟ أم أننا نتعامل مع شيء لا يقع تحت أي من الفئتين؟.

هدفت الدِّراسة إلى بيان موقع روسيا في الشرق الأوسط عبر الحرب على سورية.

منهجية الدراسة: : اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي.

بعض نتائج الدراسة: توصَّلت الدِّراسة إلى جملةٍ من النتَّائج كان منها إن التحول في سياسة روسيا بشأن الشرق الأوسط، والذي أكد عليه دورها في سورية، لا يشير إلى "استراتيجية كبرى" على طراز القرن العشرين، ولا انتهازية أو مغامرات محضة في الواقع، ولكن يمثل مجموعة من الخطوط التوجيهية الشاملة لسياسة روسيا الخارجية ككل، وخاصة على المستوى العالمي، وأن الادعاء بأن روسيا قد طورت أو تفكر في أي "استراتيجية كبرى" موجهة بشكل خاص إلى الشرق الأوسط وتركز عليه على هذا النحو ليست سابقة لأوانها ببساطة، ولكنها تبدو غير كافية.

بالنسبة لروسيا، فإن الشرق الأوسط منطقة تمر بأزمة، ويرجع ذلك في الغالب إلى عدم الاستقرار الشديد والصراعات المتعددة. وكل ذلك يمثل إثبات لتحقيق أهداف أوسع للسياسة الخارجية، معظمها خارج المنطقة. وكما يتضح من حالة سورية، فإن هذا يعني درجة من عودة روسيا إلى الشرق الأوسط، ولكن بالكاد يمثل استراتيجية إقليمية "كبرى".

إن العمل الفردي لروسيا في أسوأ منطقة نزاع في المنطقة كان من المفترض أن يعمل كوسيلة لفرض تعددية أكثر شمولاً وضمان مكان أكثر ملاءمة لموسكو واتخاذ القرارات المتعددة الأطراف في المنطقة وخارجها.

وقد يساعد أيضا في تعزيز التعاون الدولي بشأن العراق واليمن وحتى ليبيا، ويساهم إلى حد ما في الجهود المبذولة لتخفيف حدة التوتر بين المنافسين الرئيسيين في المنطقة –المملكة العربية السعودية وإيران.

- **دراسة (Włodkowska - Bagan, 2018) وهي بعنوان:**

(Syria in Russia's Foreign Policy In The 21St Century).

العنوان باللغة العربيَّة: (سورية ضمن السياسة الخارجية الروسية في القرن21).

المشكلة والأهداف: تمحورت مشكلة الدِّراسة بالآتي: سعت روسيا منذ منتصف التسعينات إلى استعادة دورها المحوري في الشرق الأوسط والذي كانت تلعبه أثناء وجود الاتحاد السوفييتي، وظهر ذلك بوضوح منذ بداية الأزمة السورية التي ظهرت فيها روسيا كحليف قوي واستراتيجي إلى جانب الحكومة في الجمهورية العربية السورية، ووصل هذا الدعم إلى مرحلة الدعم العسكري المباشر، ومن هنا تظهر مشكلة هذه الدراسة في تحليل الأسباب والمصالح الروسية في سورية وفي دعم الدولة السورية.

هدفت الدراسة إلى تحديد الأسباب والمصالح الروسية في سورية وفي دعم الدولة السورية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي من خلال المراجعة الأدبية والتاريخية للأحداث والوقائع التي رافقت الحرب على سورية منذ بدايتها في عام 2011، وصولا إلى تاريخ انجاز هذه الدراسة في عام 2017. حيث تناولت مراجعة السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط كواحدة من الأنشطة التقليدية للاتحاد السوفييتي ومن ثم روسيا الاتحادية، ومن ثم تحديد محددات ومقومات الموقف الروسي تجاه سورية، ومنها المحددات الجغرافية والدينية والاقتصادية والعسكرية.

بعض نتائج الدراسة: توصَّلت الدِّراسة إلى جملةٍ من النتَّائج كان منها التأكيد على أهمية الدور الروسي في دعم الدولة السورية، كما أكدت على اهمية الموقف الروسي في فتح الباب أمام روسا الاتحادية إلى تعزيز دورها في الشرق الأوسط لا سيما في سورية وإيران، كما توصلت الدراسة إلى تحسن العلاقات الروسية التركية ولا سيما بعد الموقف التركي واعتذار الرئيس التركي عن اسقاط الطائرة الروسية في الشمال السوري، كما أن ازدياد موجات اللاجئين السوريين إلى أوروبا أضعفت التضامن بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وزاد شعبية الأحزاب اليمينية المتطرفة الأوروبية المدعومة من روسيا مثل الجبهة القومية في فرنسا. ومن ناحية أخرى فإن انخفاض كثافة الأنشطة الروسية بعد سحب

جزء من القوة الجوية الروسية في سورية خلق انطباع عن حياد روسيا في الصراع والاهتمام بالاستقرار، وساعد على تجنب الاتهام من تأجيج موجة الهجرة إلى أوروبا. وتخفيض الاتحاد الأوروبي العقوبات على روسيا بعد العدوان ضد أوكرانيا.

يرى الباحث تُشير معظم الدِّراسات السَّابقة تؤكد على أَهميَّة الدور الروسي في الشرق الأوسط، وخلصَت معظم الدِّراسات إلى عمل روسيا لتعزيز دورها في الشرق الأوسط، والدِّراسة الحاليَّة تركز على دراسة العلاقات الاقتصاديَّة بين سورية وروسيا في ظل الظروف الراهنة، ومن هنا جاءت أَهميَّة هذه الدِّراسة.

تشابهت الدِّراسة الحاليَّة مع الدِّراسات السَّابقة من حيث تناولها لجانب من العلاقات الروسية السوريَّة، وتشابه البعض منها معها من حيث بيئة التَّطبيق، كما أَنَّ الباحث درس العلاقات الاقتصاديَّة السورية الروسية، بشكل مختلف عما درسه الباحثون السابقون.

وكان الاختلاف الرَّئيس للدِّراسة الحاليَّة عن الدِّراسات السَّابقة، من حيث محاولة بيان واقع العلاقات الاقتصاديَّة السورية الروسية في ظل الظروف الراهنة، وقد اختار الباحث هذه العلاقة نظراً لدور روسيا المحوري الذي برز خلال الحرب في التَّأثير في موقف سورية وعلاقاتها الاقتصاديَّة، حيثُ أَنَّ هذه الدِّراسة لم ترد في أَي من الدِّراسات السَّابقة.

مشكلة البحث:

من خلال المراجعة الأدبيَّة للعديد من التقارير والأبحاث التي تناولت العلاقات الدولية عموماً، لاحظ الباحث تحولاً متفاوتاً في اتجاهات وطبيعة العلاقات الاقتصاديَّة الدولية بين العديد من الدول التي تشكل قوى رئيسة في العالم بشكل عام.

ومن خلال تتبع السير التاريخي لهذه العلاقات وما رافقها من تغيير وتبدل في الشكل والقوة، وما زامنها من التطورات الحاصلة في الساحة السورية، وخصوصاً الحرب بين الدولة السورية بكافة أركانها من جهة، مع الدول والجهات الحليفة الاقليمية والدولية الداعمة للإرهاب من جهة أخرى، وبالتالي تظهر إشكالية الدراسة بمدى إمكانية تطور العلاقات الاقتصاديَّة بين سورية وروسيا والتي نجمت عن الحرب على سورية وأثرها في أمن المنطقة ودعم اقتصاد البلدين، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

كيف أثرت الحرب على سورية في العلاقات الاقتصاديَّة السوريَّة الروسيَّة؟

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية التالية:

ـ ما هي طبيعة السياسة الخارجية الروسية في سورية؟

ـ ما هو تأثير الدور الاستراتيجي الروسي على الاقتصاد السوري؟

ـ ما أهمية الدور الجيوسياسي لروسيا في سورية؟

ـ ما هو مستقبل العلاقات الروسية السوريَّة في ظل الظروف الراهنة؟

أهمية البحث و أهدافه:

تكمن أَهميَّة البحث من خلال:

ـ دراسة الحرب على سورية حيث تعد سورية ذات الموقع الجيوسياسي المهم، وتأثيرها الإقليمي على دول المنطقة والجوار، حيث أن لهذه الحرب أثر كبير ليس على الدولة السورية فقط، إنما على الدول الإقليمية ذات الارتباط الجغرافي والسياسي مع الدولة السورية، ومن ثم تحول هذا التأثير ليكون على مستوى دولي ولا سيما روسيا.

ـ إمكانية وصول هذه الدراسة إلى نتائج وتحليلات وتقديم توصيات يمكن من خلالها بناء تصور واضح يمكن أن يفيد أصحاب القرار والمتابعين للشأن الدولي حول التحولات في العلاقات الاقتصاديَّة الدولية السوريَّة الروسيَّة ولاسيما تلك التي بنيت على نتائج الحرب على سورية.

أهداف البحث إلى تحليل العلاقات الاقتصاديَّة السوريَّة الروسية في ظل الظروف الراهنة، وما هي نقاط التعارض والالتقاء بين الدولتين، ودراسة أثر العلاقات الاقتصاديَّة بين البلدين في الاقتصاد الدولي، والحد من الضغوط والقيود الاقتصاديَّة الخارجيَّة.

منهجيَّة البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي كما اعتمد الباحث على المنهج التاريخي من خلال الرجوع إلى التسلسل التاريخي لتطور العلاقات الدولية على مر الحرب على سورية، كما واعتمد الباحث على البيانات الثانوية المنشورة في الدراسات والابحاث العلمية والاكاديمية، والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية وعل الأبحاث العلمية في هذا المجال.

7ـ حدود البحث:

7ـ1 الحدود زمانيَّة: فترة الحرب على سورية بداية من 2011 حتى ,2019

7ـ2 الحدود المكانيَّة: تتمثل بالدَّولتين السورية والروسيَّة.

النتائج والمناقشة:

المحور الأوَّل: الأوضاع الاقتصادية في سورية قبيل الحرب:

صادف الاقتصاد السُّوري منذ الاستقلال عام 1946م حتى حدوث الحرب في 15 آذار عام 2011م حالات معقَّدة ومتشابكة، إذ حقق معدلات مرتفعة خلال حقبات من الزمن بينما تعرَّض إلى التدهور والتراجع خلال حقبات أخرى، بعضها يعزى إلى طبيعة الاقتصاد السوري المتغيرة، والبعض الآخر يعود إلى خوضه العديد من الأزمات بشكل مفاجئ وغير متوقع، ولذلك استعرض البحث مرحلتين عاش خلالهما الاقتصاد السوري بين الازدهار والتراجع منذ الاستقلال وحتى بداية الحرب على سورية:

أولاً: الأوضاع الاقتصاديَّة السوريَّة منذ الاستقلال عام 1970 وحتى 2000م:

كان للاقتصاد السوري غداة الحركة التصحيحية 1970م سمات التعدديَّة، جسَّد من خلالها القطاع العام الدور القيادي لعملية التنمية في سورية بتحمله لأعباء المشاريع الكبيرة أو الاستراتيجية ومشاريع رأس المال الاجتماعي، وإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية هذه، وتضمين القطاع المشترك لمزايا وخصائص كل من القطاعين العام والخاص معاً، ففي عام 1971م تم مواجهة الركود الاقتصادي باتباع جملة من الإجراءات التي عُدَّت بمثابة أول تجربة لانفتاح الاقتصاد السوري، حيث كانت الغاية من هذه الإجراءات مشاركة القطاع الخاص بشكل أكبر في عمليتي الاستيراد والاستثمار، فتمَّ العفو عن الرساميل التي هاجرت سابقاً، وفُتح المجال لاستيراد منتجات كانت ممنوعة من قبل القطاع الخاص، وتمَّ تشجيع التَّصدير من خلال تخفيض سعر صرف الليرة السورية (داغر، 2001، ص35) (لايقة، 2009، ص13).

هذه المرحلة كانت نقطة تحول بسيطة انتهجت سياسة اقتصادية هدفت إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع السوري في مجال السياحة والخدمات والتعدين، وتولت الدولة مشاريع التنمية، بالاعتماد على أموال المساعدات العربية النفطية الكبيرة التي تلقتها بعد حرب 1973م وارتفاع أسعار النفط حيث سُميت هذه الفترة بفترة "الفورة البترولية"،

إذ اعتمد الاقتصاد السوري على مصادر تحقق عوائد أولية تتمثل في الزراعة والصناعات التحويلية والنفط ومصادر تعتمد على تدفق المعونات الإنمائية العربية وتزايد تحويلات العاملين السوريين في الدول النفطية (الكفري، 2004، ص45) (مصطفى، 2015، ص19).

ولكن بدأت المساعدات الخارجيَّة بالتقلُّص، فكشفت عن حالات من التخبُّط الاقتصادي بشكل عام وضعف في العملية الإنتاجيَّة له، كانت تلك المساعدات قد خففت من آثارها، فتعرَّض الاقتصاد السوري إلى حالة من الاختناق الشديد في الفترة المتوسطة من الثمانينيَّات تمثَّلت في انخفاض العرض السلعي، وتضخم اقتصادي حاد، ولم يكن لسورية الخروج من هذا الوضع لولا العمليات الإصلاحيَّة الاقتصادية التي ولدتها تلك الأزمة، وضخ أموال النفط الجديد الذي تم الكشف عنه عام 1984م (سكر، 2000، ص4ـ5).

ولقد كانت فترة النصف الأول من التسعينات مرحلة جديدة بدأت معها بعض الخطوات الجريئة بالظهور والتبلور، لكنها كانت خجولة بعض الشيء كان هدفها الوصول إلى اقتصاد السوق وإطلاق العنان له من قيود كثيرة كانت تعرقل نموه وتطوره؛ فقد شُجعت الاستثمارات الأجنبيَّة والوطنيَّة من خلال سن تشريعات اقتصاديَّة ذات أهميَّة، وإنماء الحوافز الفرديَّة في القطاع الخاص، فمُنح المستثمرين إعفاءات جمركية عند استيراد المعدَّات من الخارج بموجب القانون رقم /10/ الصَّادر عام 1991م، وحصلوا بموجب هذا القانون أيضاً على إعفاءات ضريبيَّة من الداخل، وأُعطيت حرية الاستثمار في جميع المجالات دون مجال النفط للقطاع الخاص (السمان، 1995، ص13).

وعقب هذه الإصلاحات والاكتشافات البترولية الهامة ومع تجدد المعونات عاد القطر ليشهد مرحلة من النمو والانفتاح، وتعود أسباب الانتعاش في الاقتصاد السوري خلال الفترة 1990م و1996م بشكل جزئي إلى التغيرات التي شهدها المناخ الدولي بعد انهيار منظومة الاقتصاد الاشتراكي، وانتهاج سياسة الانفتاح التي فتحت آفاقاً جديدة للقطاع الخاص للاستثمار، وعملت سورية كمضخة خفيفة للنفط، وبدأت المساعدات الخليجية بالتدفق بسبب مواقف سورية حيال حرب الخليج 1990 ـ 1991م، لكن كل تلك التطورات والتغيرات كان عمرها قصيراً حيث عاد الاقتصاد السوري إلى مركز الدائرة التي كان يغوص بها من انكماش وانحسار، بسبب تراجع استثمارات القطاع الخاص نتيجة تدهور المناخ الاستثماري وعدم ملائمته، وبسبب السياسات النقدية والمالية التي كانت متبعة في سورية، بالإضافة إلى التهرب الضريبي وضعف كفاءة الإنفاق والهدر في المال العام، وذلك كله خلال الفترة الممتدة بين 1997ــ2000م (درغام، 2000، ص2).

إن عدم النظر في المشاكل الحقيقيَّة للاقتصاد السُّوري خلال تلك الفترة جعل معدلات نموه بسيطة لا تتجاوز 3% بالسنة بسبب انخفاض معدلات الاستثمار في الجزء الثاني من التسعينات، حيث انحدر الاستثمار من 27% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العام 1995 إلى حوالي 17% في نهاية العام 2000م، وكان نصيب القطاع الخاص من مجمل الاستثمارات أنَّه انخفض وتقلَّص من 56% في العام 1995م إلى نسبة 36% في عام 2000م، والجدول (2ـ1) يظهر توزع الاستثمار بين القطاعين العام والخاص خلال الفترة الممتدة من 1995ــ2000م (بالمليون ليرة سورية والأسعار الجارية):

جدول(1): توزع معدلات الاستثمار بين القطاعين العام والخاص 1995ــ2000م (مليون ليرة سورية).

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القطاع العام	68084	77437	95034	95034	91484	99331
النسبة المئوية	%44	%47	%58	%58	%60	%64

القطاع الخاص	87420	85639	65356	67412	62222	56761
النسبة المئوية	%56	%53	%42	%42	%40	%36
المجموع	155504	163076	155464	162446	153706	156092
الناتج المحلي الإجمالي	570975	690857	745569	790444	819092	903944
نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي	%27	%24	%21	%21	%19	%17

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائيَّة لعام 2002.

إنَّ هذا التدني في نسب النمو بالرغم من العوامل الجيدة نسبياً من زراعة وأسعار نفط عالية وغيرها من العوامل في إطار الاقتصاد الكلي السليم، إن كان يدل فهو يدل على وجود اختلالات هيكلية وجمودات بنيوية في الاقتصاد الوطني ومؤسساته (سكر، 2003، ص4). والجدولين (2ـ2) يظهر معدل النمو الاقتصادي في سورية خلال فترة (1991ـ 1995م)، والجدول (2ـ3) يظهر معدل النمو الاقتصادي في سورية خلال فترة التسعينات من العام 1996 وحتى العام 2000م:

جدول (2): معدل النمو الاقتصادي في سورية خلال فترة (1991ــ 1995م)

السنة	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**المجموع**	**وسطي**
معدل النمو	%7.9	%13.4	%5.1	%7.6	%5.7	%39.7	%7.9

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائيَّة لعام 2002.

بلغ معدَّل النمو الاقتصادي خلال هذه السنوات الخمس وبشكل وسطي حوالي 7.9% وهي معدلات أقرب إلى الرواج والازدهار الاقتصادي بشكل عام.

جدول (3): معدل النمو الاقتصادي في سورية خلال فترة (1996ـ2000)م.

السنة	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**المجموع**	**وسطي**
معدل النمو	%7.3	%2.4	%3.5	%2 -	%0.6	%11.8	%2.3

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائيَّة لعام 2002.

بلغ معدَّل النمو الاقتصادي خلال هذه السنوات وبشكل وسطي حوالي 2.3% وهو يدل على حالة من الركود الاقتصادي، والذي يدل عليه معدل النمو السالب 1999م، وحالة الركود التي تقترب من الصفر عام 2000م (كنعان، 2002، ص19ـ23).

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أن الاقتصاد السوري تعرَّض لحالات من التذبذب خلال دورته الاقتصاديَّة في الفترة المذكورة سابقاً الأمر الذي انعكس على عجلة الاقتصاد ومعدلات نموه التي رأى بأنها اتصفت بالتدني والضعف، ما أثَّر على عوامله المختلفة من صناعة وزراعة وتجارة؛ فأثر بشكل مباشر على تردي مستوى المعيشة، وانعكس بشكل سلبي على مستوى دخل الفرد وإنفاقه الأمر الذي جعل المجتمع يعيش حالة أقرب إلى خط الفقر.

ثانياً: الأوضاع الاقتصاديَّة السوريَّة منذ عام 2001ـ 2011م.

إن سلسة التحولات التي عاشها الاقتصاد السَّوري منذ الاستقلال وحتى الـ 2000م فتحت له آفاقاً جديدة خلال الفترة ما بعد الـ 2000م؛ فمع بداية الـ 2001م بدأت مرحلة جديدة في حياة الاقتصاد السَّوري؛ حيث بدأت بوادر الاستقرار بالتكشُّف والظهور محافظةً على سماته العامة من القوة والضعف، على الرغم من موجة الركود والتراجع الاقتصادي، إذ إنَّ هذا الاستقرار جاء نتيجة مجموعة من العوامل الَّتي أثرت بشكل جلي عليه وحققت له انطلاقة من الاستقرار ومنها المعدلات الوسطيَّة لأسعار النفط الَّتي شهدها عام 2000م والذي كان على وتيرة واحدة مقبولة بالرغم من التدني عقب أحداث أيلول، حيث كان معدل وسطي النفط عالمياً عام 2001م نحو 22 دولاراً أمريكيَّاً للبرميل الواحد مقابل 27.6 دولاراً لعام 2000م، إضافةً لموسم الزراعة الخصب الَّذي شهدته تلك الفترة والناجم عن السياسات التَّشجيعيَّة الَّتي أولتها الدَّولة للقطاع الزراعي.

ولعب الضَّخ الجائر للمياه الجوفيَّة دوراً في ذلك على الرغم مخاطره، وكان لتحسُّن تجارة سورية مع الأقطار العربيَّة وخاصَّة مع العراق والتَّي بلغت حوالي ملياري دولار أمريكي والَّتي توقفت بعد احتلال أمريكا للعراق كان لها دوراً مهماً في حالة الاستقرار الَّتي بدأ الاقتصاد السوري يعيشها في تلك المرحلة، ومع ذلك كله كان لسمات الاقتصاد المركزي في سورية والَّتي ساعدت في تثبيت أوضاع الاقتصاد والَّتي أسهمت في تقليص أثر التغيرات العالمية على الاقتصاد سلباً وإيجاباً أيضاً الدور الهام في حالة الاستقرار هذه (لايقة، 2009، ص16).

فإذا تم النظر إلى هذه العوامل الَّتي كان لها تداعيات إيجابيَّة وهامَّة على صعيد الاقتصاد السُّوري بالإمكان إيجاد أنَّ عوامل (أسعار النفط، الزراعة والتِّجارة) تخضع لتأثيرات خارجيَّة، حيث أن سيطرة سورية عليها أقل مما هو عليه من سيطرة تلك الجهات الخارجيَّة، فأسعار النفط لها علاقة بسياسات الدول العظمى وشركاؤها، كما تعتمد على البورصة الدُّولية، والمياه تخضع للعوامل الطبيعيَّة، وحالة التجارة الاستثنائيَّة مع العراق فرضتها ظروف الحرب التي كانت سائدة، ولكن أسهمت ملامح الاقتصاد السُّوري في استقراره عبر ضوابط فُرِضَت على التعاملات الاقتصاديَّة وتواجد قطاع عام كبير، لكن تلك الملامح هي سلاح ذو حدين، فهي تحمي الاقتصاد من الأحداث الطارئة العنيفة التي قد تعترضه، ومن جهة أخرى فهي تعرقل تطوره وانفتاحه، لذا فهي ذات فائدة على المدى القصير، وتتسبب بخسائر على المدى الطويل (ناصر، 2005، ص226ـ227).

على الرغم من تلك المرحلة التي عاشها الاقتصاد السوري من الـ 2000م وحتى نهاية الـ2002م، إلاَّ أن الظروف الإقليمية والآثار السلبية لانخفاض إنتاج النفط وتراجع الزراعة خلال الـ 2003م جعلته يمر بحالة من التباطؤ (تقرير صندوق النقد الدولي عن سورية، 2005، ص10)، والجدول (2ـ4) يظهر الناتج المحلي الإجمالي ونسبة تركيبه حسب القطاعات بالأسعار الثابتة مقدّرَة بمليون ليرة سورية:

جدول (2ـ4): يظهر الناتج المحلي الإجمالي ونسبة تركيبه حسب القطاعات بالأسعار الثابتة مقدّرَة بمليون ليرة سورية.

السنة	2000		2001		2002		2003	
القطاعات	الناتج المحلي	نسبة التركيب	الناتج المحلي	نسبة التركيب	الناتج المحلي	نسبة التركيب	الناتج المحلي	نسبة التركيب
الزراعة	223702	2	242981	24	262806	27	255673	25.4
الصناعة والتعدين	272629	30	277668	30	270920	27.6	267562	26.6

تجارة الجملة والمفرق	134431	15	134576	14	141990	14.5	155941	15.5
المال والتأمين والعقارات	32444	4	31802	3	33516	3.4	35095	3.5
البناء والتشييد	28887	3	29279	3	29644	3	32022	3
النقل والمواصلات والتخزين	113826	13	119750	13	127146	13	130859	13
الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	444	-	515	-	565	-	619	-
الخدمات الاجتماعية والشخصية	21189	2	22940	2	27580	2.8	28325	3
الخدمات الحكوميَّة	76392	8	78867	8	48315	8.6	98253	10
المجموع	903944	100	938678	100	978482	100	1004348	100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائيَّة لعام 2004، ص534ـ536.

يتضح من الجدول (2ـ4) بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالأسعار الثابتة بلغ عام 2003 حوالي 2.6%، وقد احتل قطاع الصناعة والتعدين المرتبة الرائدة بنسبة التركيب 26.6%، على الرغم تناقص أهميتها النسبية من 30% إلى 26%، وقد بلغت في عام 2000م حوالي 25% لترتفع إلى حوالي 27% عام 2002م، والتي انخفضت إلى 25.4% عام 2003م، تلاها نمو قطاع التجارة والذي حافظ على وتيرة واحدة تقريباً حوالي 15.5% للسنوات الواردة في الجدول السابق، ليحتل قطاع النقل والمواصلات والتخزين وقطاع الخدمات بنسبة 13% مع بقاء النسبة ذاتها بمعدل تقريبي.

إلاَّ أن الأهمية النسبية لقطاع المال والتأمين كانت منخفضة أعوام 2000 ولغاية نهاية 2003م، وذلك ناتج عن التركيز على البنية التحتيَّة للقطاع المصرفي وتحديث التشريعات (معلومات اقتصادية، موقع وزارة الاقتصاد في سورية)، ولكن خلال عام 2004م أظهر تقرير صندوق النقد الدولي عن سورية استعادة الاقتصاد السوري انتعاشه بسبب الدور الهام الذي لعبه زيادة الصادرات والمشاريع الاستثمارية الخاصة إضافة لمجموعة من العوامل الاقتصادية الأخرى التي أثرت على دخل الفرد ومستوى الحياة الاقتصادية والجدول (2ـ5) يُظهر تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2001ـ 2004م:

الجدول (2ـ5): تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2001ـ 2004م

السنة	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**المجموع**	**الوسطي**
معدل النمو	%3.84	%4.24	%2.64	%2.7	%13.42	%3.35

المصدر: دراسات الحسابات القوميَّة لمنطقة اللجنة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة لغربي آسيا (الأسكوا) النشرة الرابعة لعام 2004، ص8.

وفي المرحلة التي تلت 2004 حافظ الاقتصاد السوري على نمو اقتصادي بمعدل (4.5%) للناتج المحلي في عام 2005م ليصل عام 2006 إلى حدود (5%)، وهذا يدل على تحسُّن وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، ولقد كان

التوجُّه خلال هذه المرحلة نحو اقتصاد أكثر كفاءة وفاعلية وإنتاجيَّة من خلال الدَّولة الَّتي أخذت دوراً ريادياً في عملية النهوض الاقتصادي والتي منحت مزيداً من التصرف للأفراد (هيئة الاستثمار السُّورية، 2006).

من خلال ما تقدَّم يرى الباحث أنَّ الاقتصاد السُّوري مهم وغني بالثروات والعوامل الاقتصاديَّة الدَّاعمة والَّتي لها تأثير في الوطن العربي والعالم ككل، لكن هذه الإمكانات تحتاج إلى تنمية مستدامة وحلول لمواجهة كافة العراقيل والمشاكل الَّتي تعترض سبل استخدامها بالشَّكل الفعَّال الكفؤ؛ وذلك لن يتم دون إصلاح الوضع القلق والمضطرب الذَّي يتعرَّض له الاقتصاد، وكل ذلك يحتاج إلى حلول جذريَّة وشاملة تمكِّن البلاد من النهوض من تصنيف الدول النَّامية التي تتصف بالضعف إلى محاذاة الدول المتقدِّمة وتجاوز خطوط الفقر.

ثالثاً: تداعيات الحرب على سورية على الجانب الاقتصادي:

في ظل العوامل المتشابكة والمتداخلة الَّتي سببها تعقيد الحرب السُّوريَّة، كان له انعكاسات كارثيَّة على الجانب الاقتصادي إذ تسبب بإدخال الكثيرين بدائرة الفقر وبعضهم إلى أدنى من خط الفقر، إضافةً إلى مشاكل البطالة والانعكاسات السلبيَّة الاقتصاديَّة الَّتي سببتها الأزمة عام 2011م، فاقتصادياً تركزت الآثار الاقتصاديَّة في انخفاض الناتج المحلي ومعدلات الاستهلاك والاستثمار والتجارة الدَّاخلية والخارجيَّة، كما تبعها مشاكل أخرى ومنها (أبو مصطفى، 2015، ص59 ـ 60):

- ارتفاع معدلات التَّضخم نتيجة انخفاض الإيرادات الحكوميَّة، بنحو 25% عام 2012 نتيجة الحظر المفروض على العائدات النفطيَّة المقدَّر بنحو 4 بلايين دولار (أبو مصطفى، 2015، ص59).
- فقدان الدولة السيطرة على الجزء الأكبر من الأراضي الغنيَّة بحقول النفط، وخضوع جزء كبير منها لسيطرة الإرهابيين، وهذا ما يفسر تراجع البنية التحتية الخاصة بقطاع الطاقة، حيث تراجع إنتاج النفط الخام، الذي كان يبلغ 380 ألف برميلاً في اليوم قبل الأزمة إلى 20 ألف برميل يومياً بحلول العام 2013.
- فرض العقوبات الاقتصاديَّة على مقدرات الدَّولة السوري، أسهم في هجرة رؤوس الأموال والخبرات البشرية إلى الخارج وهرب ما يقدر بنحو 22 مليار دولار من رؤوس الأموال للخارج مما أدى إلى انكماش الاقتصاد السوري بما نسبته 30% إلى 40% في عام 2012م، وخروج ما يزيد على 60% من رجال المال والأعمال السوريين إلى الخارج (مركز سورية للبحوث والدراسات، 2013، ص2).
- تدمير البنية التحتيَّة وانهيار القطاع الصناعي في العديد من المدن السُّوريَّة، فقد توقفت 3360 منشأة عن البناء و677 منشأة عن الإنتاج وخروج 87484 عاملاً من عملهم في تلك المدن، كما أثرت الأزمة على مدينة حلب التي تمثل العاصمة الاقتصاديَّة لسورية بشكل خاص، فبحسب تقرير صادر عن بنك بيبلوس توقفت نحو 75% من المنشآت الإنتاجيَّة عن العمل في تلك المدينة، وانخفض عدد العاملين فيها إلى 8400 عامل من أصل 38800 عامل، مما اضطر الحكومة لنقل المدينة الصناعيَّة من منطقة الشيخ نجار إلى حي الجميليَّة في مدينة حلب، وقد أسهم ذلك في تعطيل الدورة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة داخل سورية (مركز سورية للبحوث والدِّراسات، 2013، ص3).
- تراجع حجم الإنتاج والناتج المحلي، وتراجع معدلات الصادرات، ونمو القطاعات الاقتصاديَّة الأمر الَّذي أدى إلى انخفاض سعر صرف الليرة السورية بشكل كبير(أبو مصطفى، 2015، ص60).
- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار الوقود والطاقة فازدادت تكلفة الإنتاج وارتفعت الأسعار مما أدى إلى انتشار ثقافة الغلاء وعمَّ مناخه (أبو مصطفى، 2015، ص60).

من خلال ما تقدَّم يرى الباحث بأنَّ الحرب الَّتي تعرضت لها سورية كان لها تداعيات خطيرة على المنطقة من الناحية الاقتصاديَّة حيث أدَّت إلى تدهور النظام الاقتصادي السوري بشكل أعاده إلى مراحل متأخرة عن الأوضاع الاقتصاديَّة في دول العالم، حيث سببت تأخر الاقتصاد وتراجع عجلته خطوات نحو الخلف الأمر الَّذي يتطلَّب إعادة هيكلة وإصلاح لمختلف الجوانب التي يقوم عليها من صناعة وزراعة وتجارة ونفط وغيرها.

المحور الثَّاني: السياسة الخارجيَّة الروسيَّة والعلاقات الروسيَّة السورية:

أولاً: مفهوم السياسة الخارجيَّة:

قبلَ البدء بعرض طبيعة السياسة الخارجيَّة الروسيَّة في سورية، لا بدَّ من إيراد العديد من المفاهيم الخاصَّة بالسياسة الخارجيَّة. بشكل عام، هناك مجموعة من التعاريف الَّتي تحدَّثت عن هذا المفهوم، وانطلاقاً من ذلك اختار الباحث تعريفاً وجد من وجهة نظره أنه التعريف الأكثر ملائمة وفائدة في تدعيم بحثه، حيث عرَّف (مالكي، 2014، ص11) الذي يرى بأن السياسة الخارجيَّة هي عملية صياغة وصناعة مجموعة من السلوكيات للدولة اتجاه عالمها الخارجي بناءً على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات والتي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجيَّة وتعمل على توجيهها، وبحسب (مدوخ، 2014، ص12) يرى **بلانو وألتون** بأن السياسة الخارجية "هي منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدَّولة اتجاه الدُّول الأُخرى أو الوحدات الدُّوليَّة الأخرى، بهدف تحقيق أهداف محدَّدة في إطار المصلحة الوطنيَّة".

وبناءً على ذلك يتفق الباحث مع وجهات نظر الباحثين فهو يرى بأنَّ السياسة الخارجيَّة هي جملة التصرفات وكافة السلوكيَّات الَّتي تصدر عن أي دولة اتجاه قضايا أي دولة أخرى سواءً كانت معلنة أم غير مصرَّح بها، فهي تدفعها لوضع الغايات التي تصبو إلى تحقيقها جرَّاء العلاقات الَّتي تبنيها، والأهداف التي تحددها للوصول إلى تلك الغايات.

ثانياً: السياسة الخارجية الروسية وأهدافها:

روسيا كأية دولة تعرَّضت لعدة تغيرات، كانت هذه التغيرات بنيويَّة مسَّت جميع جوانبها السياسيَّة والاقتصاديَّة، والعسكريَّة والاجتماعيَّة، ولعلَّ أهم هذه التغييرات انهيار الاتحاد السوفييتي السابق الَّذي كان بمثابة قوَّة عظمى شأنه شأن الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، حيث سبب هذا الانهيار الضُّعف لروسيا وأثَّر على سياستها الخارجيَّة ودورها الدُّولي، وصولاً إلى تولِّي القيادة الجديدة في روسيا سياسة بوتين عام 2000م، لذا كان يجب على روسيا أن تتعامل بمنطق الدول الكبرى، الَّذي يعتمد على منطق القوَّة الاقتصاديَّة والتَّنافس على الأسواق الدُّوليَّة من باب الاقتصاد، وبهذا الاتجاه قدَّمت وزارة الخارجيَّة الروسيَّة عام 2000م ورقة تحمل أفكاراً حول سياستها الخارجيَّة تقوم هذه الأفكار على تعزيز مصالحها الاقتصاديَّة، وبنفس الوقت كانت تلك الورقة تعترف بالقوى الغربيَّة المعادية لروسيا وسياستها والَّتي تحيط بها، فأخذت بالحسبان بأن روسيا الجديدة يجب أن تحارب قوى الغرب الَّتي تتربَّص بها؛ فلم تغفل عينيها عنهم (عبد الغفَّار، 2015، ص64).

فلروسيا سياسة خارجيَّة لها وسائل تتدرج تحت استراتيجيَّة متكاملة، شأنها شأن أية دولة، ويمكن إبراز أهم أهداف السياسة الخارجيَّة الروسيَّة بالآتي:

- العمل على استعادة دور روسيا على الساحة العالمية وإعادة تأكيد مجال نفوذها، من خلال التركيز على البقاء والاستمرار والربح؛ حيث يعتمد هذا البقاء على مستوى أساسي من الاستقرار الاقتصادي ـ بشكل أساسي ـ ومنع تكرار تقلبات التسعينيات، إضافةً إلى ترسيخ النظام من خلال هوية الدولة القومية.

فلذلك عمل الرئيس بوتين بنشاط باعتباره حامياً للعظمة الروسية، إذ إنَّ عدم قدرتها على التصالح مع رؤية الغرب وقيمه، دفع روسيا إلى إعادة تأكيد نفسها كقوة اقتصاديَّة، دبلوماسية وعسكرية بديلة، تتميز بمعايير محدَّدة لحقوق مقرونة بالوصول إلى موارد وأراضي طبيعية شاسعة، وتحقيقاً لذلك استخدمت روسيا حماية الأقليات الروسية أو الأراضي الروسية السابقة كذريعة لشن هجماتها على جورجيا وأوكرانيا ودعمها للصراعات المجمدة في مولدوفا وأرمينيا، وعملت روسيا على حماية مصالحها خارج نطاق نفوذها التقليدي.

في كل حالة من هذه الحالات، سعت إلى تصوير نفسها محلياً ودولياً كمدافع عن القضايا والمستجدات المحليَّة والعالميَّة، مع وجود اقتصاد يعتمد إلى حد كبير على استخراج الموارد الطبيعية، حيث تعتمد روسيا اعتماداً كبيراً على أسعار السلع الأساسية، لا سيما النفط والغاز، والتي شكلت وحدها 46% من إيرادات الحكومة الفيدرالية على مدى عدة سنوات مضت (Brockwehl *et al*, 2018, P: 7).

وبناءً على ما تقدَّم يرى الباحث بأنَّ السياسة الخارجيَّة الروسيَّة بوابة روسيا لتحقق لنفسها قوة عالمية عظمى، تتفوق من خلالها على الدول العظمى الأخرى، وتعمَل على إضعاف نفوذ تلك الدول، في سبيل المحافظة على حلفاء روسيا ومصالحها مع الحلفاء، بالشكل الَّذي يمكنها من توطيد أواصر العمل المشترك معها سواءً اقتصاديَّاً أم سياسياً أم ....إلخ.

ثالثاً: تاريخ العلاقات الروسيَّة السُوريَّة:

تتبَّع العديد من المراقبين تطور العلاقات التي توصف بالمميزة ما بين روسيا وسورية على مر السنين، لكن هذه العلاقة حظيت باهتمام متزايد بعد الحرب التي تعرضت لها سورية عام 2014م حيث الموقف الروسي الثابت من عدم تكرار ما حصل في ليبيا أن يحدث في سورية بالإضافة إلى الوقوف إلى جانب الشعب السوري ودعمه بشتى الوسائل استمراراً لتاريخ طويل من العلاقات الاستراتيجية بين البلدين؛ فالعلاقات السوريَّة الروسيَّة ليست وليدة السَّاعة، إنما ترجع إلى العهد السوفييتي السابق، حيث كانت سورية تتلقى الدعم من الاتحاد السوفييتي السابق، إذ كان له مصالح مشتركة معها؛ وكان من أولى الدول التي اعترفت باستقلال سورية عام 1946 م.

فأقامت علاقات دبلوماسيَّة معها، عام 1944م وتعززت تلك العلاقات لترتقي إلى مستوى التحالف الاستراتيجي في عهد الرئيس المؤسس الراحل حافظ الأسد عام 1970م، وامتدت وتطورت إلى زمن الرئيس بشار الأسد، فتنوعت أنماط العلاقات السوريَّة الروسيَّة سياسياَ وعسكرياً واقتصادياً وثقافيَّاً ، ولم يتوقف ذلك الدعم إلاَّ في التسعينيَّات، في عهدي الرئيسين غورباتشوف ويلتسين، ثم عاد في عهد الرئيس فلاديمير بوتين ليشهد تطوراً ملحوظاً خاصةً عام 2005.

فسورية تعد آخر بلد حليف تمتلك فيها روسيا نقطة دعم بحرية خارج الإقليم الروسي، وتطورت تلك العلاقات حتى اليوم فمنذ بداية 2011م وروسيا تقف إلى جانب سورية حيث نجحت في عرقلة جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بحق سورية، من منطلق رفض الدولتين (السوريَّة ـ الروسيَّة) رؤية الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مسيطرة وحيدة في الشرق الأوسط، ولاسيما بعد غزوها للعراق 2003م، مما دفع روسيا وسورية إلى النظر بأهمية نحو العلاقات المشتركة بين البلدين (مركز الدِّراسات الإقليميَّة ـ فلسطين، 2015، ص3).

وبناءً عليه يرى الباحث أنَّ العلاقات السورية الروسيَّة هي علاقات متجدِّدة، رسَّختها الظروف التاريخيَّة والعوامل الاقتصاديَّة السوريَّة الروسيَّة، فهي بالإضافة إلى كونها علاقات مصالح مشتركة بمثابة علاقات مواجهة للوقوف ضد التحالفات الدوليَّة الكبرى الَّتي من الممكن أن تهدد مصالح البلدين لبسط سيطرتها على مناطق نفوذهما وقوتهما، الأمر الَّذي يسبب إضعافهما بما يخدم مصالح تلك الدُول.

المحور الثَّالث: تأثير الدور الاستراتيجي الروسي على الاقتصاد السوري:

أولاً: الدوافع الاقتصاديَّة للموقف الروسي من الأزمة السوريَّة:

على الرغم من المواقف الروسية الإيجابيَّة في سورية لمواجهة أعمال العنف والتخريب، إلاَّ أنه كان من ناحية أخرى ينطوي على أسباب عديدة لبعضها علاقة بالصراع الدائر على الأرض، وأكثرها مرتبط بمصالح روسيا الكبرى وعلاقاتها الإقليمية والدولية، ويمكن إجمال دوافع التدخل الروسية الاقتصاديَّة بالآتي:

1ـ العلاقات الاقتصاديَّة السورية ـ الروسيَّة:

تشكل سورية أحد أبرز الشركاء التجاريين العرب لروسيا، إذ تشكل التجارة الروسية السورية ما نسبته 20% من إجمالي التجارة العربية ـ الروسية، كما أنها شهدت تنامياً ملحوظاً، إذ ارتفعت التجارة الروسية السورية إلى 1.92 مليار دولار عام 2011م بزيادة تصل إلى 58% عن عام 2010، حيث خفضت روسيا الرسوم الجمركيَّة على المنتجات النسيجيَّة المستوردة من سورية بنسبة 25% وكانت هذه الخطوة فعالة في زيادة حجم التجارة البينية، وعلى الرغم من تراجع حجم التجارة بين البلدين وذلك بسبب انخفاض الطلب المحلي السوري نتيجة الحرب التي مازالت مستمرة على سورية، إلا أنَّ حجم التجارة ارتفع خلال عام 2014، محققاً معدل نمو وصل إلى 23.4%، وشهد عام 2015 تحسناً في حجم التبادل التجاري وصل نحو 0.96% مليار دولار وبمعدَّل نمو بلغ حوالي 91.6% عن عام 2014، من ناحية أخرى تصل الاستثمارات الروسيَّة في سورية حوالي 20 مليار دولار، كما أنَّ الشركات الروسيَّة لا سيما في القطاع الطاقوي تعد من أبرز الشركات العاملة في سورية مثل (شركة تاتنفت، وشركة سويوز منتغاز، ....الخ) (قطريب، 2018، ص203).

فعمق العلاقات السُّوريَّة الروسيَّة توثَّقت أواصرها بالجوانب الاقتصاديَّة إضافة إلى جوانب أُخرى، حيث إنَّ حجم التعاون الاقتصادي بين البلدين مبعثه الحرص الروسي على سورية كسوق لتصريف المنتجات الروسيَّة، يترافق مع المساعي السوريَّة في الحصول على المنتجات الروسيَّة الأقل سعراً من منتجات الدول الغربيَّة، فضلاً عن وجود ميناء طرطوس البحري كواجهة روسيَّة عسكريَّة واقتصاديَّة بحريَّة على سورية ودول جوارها (مطر، د.ت، ص562).

من وجهة نظر الباحث إنَّ العلاقات الاقتصادية السوريَّة الروسيَّة هي علاقات تبادل ذات طرفين ترتكز على اعتبارات أساسها المنفعة المشتركة لأصحاب المصالح، بالشكل الذي يمكِّن من مواجهة الأزمات الاقتصاديَّة الَّتي من الممكن أن تتعرَّض لها البلدين، وفي سبيل دعم العجلة الاقتصاديَّة لمواجهة التحديات الاقتصاديَّة التي قد تعصف بها.

2ـ المصالح الاقتصاديَّة (السوريَّة ـ الروسيَّة) وتطوُّرها:

في ضوء العلاقات الاقتصاديَّة السوريَّة الروسيَّة الَّتي تم ذكرها بشكل مبسط مسبقاً يظهر بأنه لدى روسيا مصالح اقتصاديَّة في سورية خاصةً والشرق الأوسط عامَّةً، فالمصالح الاقتصاديَّة الروسيَّة السابقة من أهم الدَّوافع المفسِّرة للدعم الروسي لسورية شعباً وحكومةً، ويعود تاريخ هذه المصالح إلى فترة الاتحاد السوفييتي، حيث ترتكز في المقام الأوَّل على التبادلات التِّجاريَّة واستثمارات الشَّركات الروسيَّة، والتعاون في قطاع الطَّاقة، فالعلاقات التجاريَّة السورية الروسيَّة متطورة بالرغم من أنها بدأت تنمو بصورة مضطردة منذ سنة 2003م، وتميل بدرجة كبيرة إلى الصَّادرات الرُّوسية، الَّتي تتركز بشكل أساسي على المنتجات النَّفطيَّة والآلات، وفي الفترة الأخيرة تطورت العلاقات التِّجاريَّة بين الدولتين بصورة سريعة بلغ مستوى التبادل التجاري عندها سنة 2010م حوالي 2 مليون دولار، كما خفَّضت روسيا الرسوم الجمركيَّة على المنتجات النسيجيَّة المستوردة من سورية بنسبة 25% وكانت هذه الخطوة فعالة في حجم التجارة البينيَّة، في حين وصل حجم التَّبادل التجاري الروسي السوري سنة 2011 إلى 1.92 مليار دولار (مدوخ، 2014، ص158-159).

والعلاقات الاقتصاديَّة السُّوريَّة تتسع لتضم مجالات مبيعات المعدَّات العسكريَّة، والطاقة، ففي سورية تمتد المصالح الاقتصاديَّة الروسيَّة إلى أبعد من المجال العسكري، فقد تعدَّت ذلك لتشمل استثمارات واسعة في المجالات التكنلوجيَّة والنفطيَّة وغيرها...؛ حيث قامت الشركات الروسيَّة باستثمارات واسعة في التنقيب عن النفط والغاز والإنتاج في سورية؛ واليوم تقوم شركتي Tatneft وشركة Soiuzneftegaz باستخراج النفط فيها، حيث حفرت شركة Tatneft أول بئر لها عام 2010م، والشركات الروسيَّة تشارك في مشاريع الطاقة النووية في سورية، بما في ذلك الخطط التي أعلنتها Rosatom في عام 2010م لبناء أول محطة للطاقة النووية فيها، علاوةً على أن شركات التصنيع الروسيَّة تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد السُّوري؛ فلقد وقعت شركة Uralmash عام 2010م عقداً التزمت من خلاله بتوفير معدَّات الحفر لشركة النفط السُّوريَّة في سبتمبر 2011م، (صيوح، 2017، ص124).

وبناءً عليه يرى الباحث بأنَّ المصالح الاقتصاديَّة السورية الروسيَّة هي بوابة لتحقيق المصلحة في كافة المجالات الأخرى السياسيَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة، لذا فهي السبيل لتوطيد نفوذ روسيا في المنطقة السوريَّة بشكل خاص وهي بوابة لزحف نفوذها إلى الشرق الأوسط بشكل عام، لذا كل هذه العوامل تندرج تحت الاستراتيجيَّة الروسيَّة في سبيل حرصها على ترسيخ سياساتها، الأمر الَّذي دفعها للتمسُّك بالدولة السُّوريَّة حكومةً وشعباً.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

توصل البحث إلى النتائج التالية:

أولاً: من خلال المؤشرات المبنية على أرض الواقع، ومن خلال الدور الروسي الفاعل في سورية، ثمَّة تقارب وتعاون روسي سوري سيحدث في المستقبل، وجميع المؤشرات الاقتصاديَّة تنذر بذلك.

ثانياً: في ظل ترسيخ العلاقات الاقتصاديَّة بين سورية وروسيا ومنها استئجار مرفأ طرطوس في الساحل السوري، ففي ظل الحل السياسي والسلمي للحرب على سورية، ومن خلال اعتماد الدبلوماسيَّة والطرق السلميَّة في حل وعلاج قضايا المنطقة العالقة، فالتعاون السوري الروسي له تداعيات إيجابيَّة يصب في مصلحة البلدين، فالسلم والحياة الاقتصادية المزدهرة، والتحالف المشترك بين سورية وروسيا سيشكل منها قوى عظمى تحقق مكاسب واحدة، يمنع حدوث أية مواجهات أو اختلالات سياسية واقتصادية لكل من البلدين مستقبلاً.

ثالثاً: تلتقي المصالح الاقتصاديَّة السوريَّة الروسيَّة بعدة نقاط، فسورية لها مصلحة استراتيجيَّة في الحصول على السلم والاستقرار السياسي والاقتصادي الدوليين في المنطقة والعالم، كما لهما مصالح مشتركة في مواجهة حركات الإرهاب العالمية والسيطرة على البيئة الداخلية وصولاً إلى دولة خالية من الارهاب السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم على القتل والسطو المسلح والتخريب وتدمير منشآت الدولة وسرق خيراتها من النفط والغاز وتخريب محطات توليد الكهرباء وغيرها من جوانب الحياة الاقتصادية الهامة التي تمثل الدَّعامة والأساس لاقتصاد أية دولة.

رابعاً: من المتوقع أن تشهد العلاقات الاقتصاديَّة السورية الروسيَّة المزيد من الاستقرار والازدهار الاقتصادي، في ظل العمل الدَّائم لتطوير اقتصاد كل من البلدين واتفاقهما العسكري والثقافي، الأمر الَّذي تنظر له دول الغرب أنه عامل تهديد لها ولإمكاناتها الاقتصاديَّة وخاصَّة في ظل الظروف الاقتصاديَّة الَّتي تعيشها الغالبية العظمى من تلك الدُّول.

خامساً: معظم الدراسات السَّابقة تشير إلى أن روسيا اقتصادياً لديها رؤية استراتيجيَّة للوصول إلى قمة النظام الاقتصاد الدَّولي، كقوى اقتصاديَّة عظمى، فوفقاً لمعدلات نمو الاقتصاد الروسي اذا استمرت على هذا المنوال فإنه سيشهد تطور

متصاعد في حجم الاستثمارات والتجارة، إضافة إلى التطور على صعيد الصناعة، وتنويع مصادر الطَّاقة، وفي الجانب الآخر يذهب البعض إلى أن الاقتصاد السُّوري يواجه حالياً مجموعة من المعوقات والسلبيات والتي قد تمثل نقاط ضعف في طريق سورية نحو تقدمها وتطورها.

سادساً: هناك مشاكل قد تؤثر مستقبلياً في الاقتصاد السوري تجعله يصل إلى أدنى من خط الفقر العالمي، تتمثَّل في مشاكل التخريب التي لحقت بالغالبية العظمى من فروع الشركات، إضافة إلى الأعمال التخريبية التي قامت بها المجموعات الإرهابية من عمليات قتل وسطو ونهب وسرقات واستخدام للأسلحة المحظورة الَّتي قد تؤثِّر بالعملية الزراعيَّة والصناعيَّة، إضافةً إلى خسارة رؤوس الأموال البشريَّة والفكريَّة.

سابعاً: التحالف الاقتصادي السوري الروسي سيمثل نقطة تحول استراتيجيَّة لاستعادة الحياة الاقتصادية والسياسيَّة في سورية، والوقوف في وجه جميع الحركات الدوليَّة والمحليَّة، كقوة تُظهر للعالم أن الوضع في سورية هو شأن خاص ولا يخضع لتحكم وسيطرة الدول الخارجيَّة ولا دول الجوار وإنما للسياسة الروسيَّة دور فاعل وموجود وهو ضد أي تدخل غير مشروع في سورية، والدولة السورية قادرة على قيادة زمام أمورها الاقتصادية والسياسيَّة بنفسها.

التوصيات:

1ـ إنَّ الاقتصاد هو مصدر القوَّة السياسيَّة والعسكريَّة، ومصدر استمرار الدول وقدراتها، وإنَّ تعاظم القوة الاقتصاديَّة للدولة يمكنها من الحفاظ على أمنها واستقرارها بشكل ذاتي بعيداً عن حاجتها لدعم دول أخرى، لذا لا بدَّ للدولة السوريَّة من العمل الجاد لتحقيق التكامل الاقتصادي مع روسيا، وتوطيد العلاقات الاقتصاديَّة مع الدول الدَّاعمة الحليفة كروسيا.

2ـ يجب على الدولة السورية ترشيد قراراتها الاقتصادية وسياساتها الاقتصاديَّة، من خلال تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوظيفها في إنتاج أكبر قدر ممكن بأقل تكلفة وأقل فاقد، والعمل على التقليل من التبعيَّة الاقتصاديَّة للدول العظمى المتقدِّمة بما ينسجم مع استقرار الدول اقتصادياً وسياسياً وفي كافة المجالات.

3ـ يجب العمل مع الدولة الروسيَّة على التخلص من الحروب بحلول سلميَّة دبلوماسيَّة وذلك لمنع تحقق المطامع العدوانيَّة الرامية إلى السيطرة على خيرات الدول وثرواتها، والتي تمثل الدعامة الاقتصادية لأية دولة، والعمل على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال التجارة والصناعة والزراعة والعمل على سد العجز في الميزان التجاري، والسعي لتكون الدولة دائنة وليست مدينة.

References:

1. ABU MUSTAFA, Siham Fathi Suleiman. The Syrian crisis in light of the transformation of regional and international balances (2011-2013). Unpublished Master Thesis, College of Arts and Humanities, Al-Azhar University, Gaza, 2015.

2. DAGHER, Albert. Lebanon and Syria required economic and political challenges: the developmental state and the experiences of the Asian tigers. Dar Al-Nahar, Beirut, 2001.

3. DERGHAM, Duraid. Public and private development spending in Syria. Tuesday Economic Forum, Damascus, May 2000, p. 2, available at <http: //www.mafhoum.com/syr/articles/dergham.htm>.

4. SUGAR, Nabil. Economic reform in Syria. Tuesday the thirteenth economic symposium, Damascus, March 2000, p. 4, available at <http: //www.mafhoum.com/syr/articles/soukkar.htm>.

5. QUAIL, Nabil. Syrian economy and new capitalism. Damascus, first edition, 1995.

6. International Monetary Fund, Consolidated Arab Economic Report 2005.

7. SAYOUH, Louay. Determinants of the Russian position on the Syrian crisis. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series, Volume (39), No. (2), 2017.
8. ABDEL GHAFFAR, Amer Abdel Fattah Ahmed. Russian foreign policy towards Libya and Syria and its impact on transformations and political development in the two countries since the year (2011-2014). Unpublished Master Thesis, College of Graduate Studies, An-Najah National University, 2015.
9. QATRIB, the era of Jabr. Motives of the Russian position in the Syrian crisis. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series, Volume (40), No. (2), 2018.
10. AL-KAFRI, Mustafa Al-Abdullah. The economic consequences of Syria's accession to the GATT agreements and the World Trade Organization. The civilized dialogue, dated 10/14/2003, is available on the website:
<www. Rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=10773>
11. CANAAN, Ali. The economic recession in Surat. Tuesday Nineteenth Economic Forum, Damascus, December 13, 2005, available at <http: //www.mafhoum.com/syr/articles/kenaan.htm.
12. Layba, Rami Kaser. The economic challenges facing Syria in light of international changes. Unpublished Master Thesis, Tishreen University, Faculty of Economics, 2009.
13. MALIK, Mary. Russian foreign policy toward the Syrian crisis (2011-2014). Unpublished Master Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Al-Jilali Buñamah, Khamis Miliana, 2015.
14. MUHAMMAD, Mahmoud Obaid. The strategic dimensions of the Russian role in the Syrian crisis. Political and International Journal, University of Technology, Department of Media and Public Relations, D.T.
15. SPELLBOUND, Deliverance. Russian foreign policy towards the Middle East in light of the current transformations (Syria case study (2010-2014). Unpublished MA degree, Faculty of Law and Political Science, University of Muhammad Khudair Biskra, 2015.
16. CENTER for Regional Studies - Palestine. Russian military intervention in Russia history, interests and dimensions. 2015.
17. Syria Center for Research and Studies. The Syrian crisis: roots and economic and social impacts. 2013, p. 2
18. Matar, Ibrahim Hardan. The Russian role in the Syrian crisis - motives and limitations. Iraqi University Journal, No. (37), No. (3).
19. MALIKIYAH, Ibn Melouk. Russian Strategies Toward Middle East Crises The Syrian crisis is a model. Unpublished Master Thesis, Faculty of Law and Political Science, Xian Ashour University, Djelfa, 2017.
20. BROCKWEHL, Alexander; Coppernoll, Amy; Kondić, Stefan; McGlasson, Mary Ana; Mullins, Margaret; Norsworthy, Marcelo; Östlund, Christine; Sarriot, Jessica; Smyth, James; Troutman, Kent; Zhou, Andi. Syria and Beyond: Managing Russian Ambitions in the Middle East. Woodrow Wilson School of Public and International Affairs, Princeton University, Policy Workshop Final Report, 2018.
21. STEPANOVA, E. (2016). Russia in the Middle East: Back to a "Grand Strategy" or Enforcing Multilateralism. Politique étrangère, (2), 1-14.
21. WŁODKOWSKA-BAGAN, A. (2018). Syria In Russia's Foreign Policy In The 21St Century. Teka Komisji Politologii i Stosunków Międzynarodowych, 12(1), 27.